تحقيق عن أسباب أزمة المياه

الأزمة تعود بالدرجة الأولى الى تمييز الدولة بين منطقة واخرى

مشروع "الأولي" يقدم حلاً جذريًا ولذلك فهو ينام منذ سنوات في درج الوزير

تاريخ ازمة المياه التي تعاني منها بيروت ، والمنطقة الغربية تحديدا ، لا يعود الى الاحداث الاخيرة والاشتباكات التي عاشتها الاشرفية وبعض الضواحي ، فتحميل هذه الاحداث مسؤولية شح المياه في بيروت يهدف الى ازاحة الانظار عن الاسباب الحقيقية ويجعل المشكلة بلا حل ، لان قضية انقطاع المياه جزء من سياسة الدولة اللبنانية التي تعكس نفسها في جميع الميادين السياسية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية مرورا بالخدمات . فكما يعاني الجنوب اللبناني اكثر من غيره من سياسة الدولة الدفاعية والتربوية والاقتصادية ... كذلك تعاني مناطق معينة من لبنان ضمنها المنطقة الغربية لبيروت من مشاكل عديدة في رأسها مشكلة المياه التي باتت الشغل الشاغل لكل بيت .

فكم من الساعات تبذل وكم من الجهد للحصول على ما يكفي من مياه الشرب وما يؤمن الحد الادنى من مياه الاستعمال في بلد « الصيفة الفريدة » و « الحضارة » و « المشروع الاخضر » ، حتى بات مشهد « غالونات » الماء تنتقل في الشوارع منظرا عاديا .

ومشكلة المياه كما ذكرنا لم تبدأ مع الاحداث الاخيرة ، كذلك فانها لم تبدأ مع الحرب الاهلية ، فمناطق عديدة من ضواحي العاصمة بدءا بالشياح ومرورا بحارة حريك وبرج البراجنة وحي السلم وغيرها كانت على الدوام لا تعرف المياه او على الاقل مياه الشرب . وكان من المستحيل في السنوات الماضية ان تمر بالقرب من « سبيل » عام ولا تجد اشخاصا ينتظرون دورهم لتعبئة « غالوناتهم » . وبالطبع اصبحت الصورة اكثر وضوحا وشمولية الان .

ورغم ان قضية المياه كانت دائما احدى المطالب الشعبية المزمنة فانها لم تحل . وبالطبع لن تحل ما دام المسؤولون في لبنان قادرون على شراء صناديق المياه المعدنية وما دامت الدولة اللبنانية على حالها في سياسة التمييز بين المناطق .

وهنا لن نتناول سوى مشكلة المياه الاخيرة في بيروت واسبابها علما بأن اكثر من منطقة في لبنان كالعديد من قرى الشمال وعكار والجنوب تعاني من هذه الازمة التي تطال حتى القرى الواقعة على ضفاف الليطاني ...

لكي لا يبقى الحديث عن ازمة المياه حديثا يكيل التهم الى هذا الفريق او ذاك ولكي نخرج من دوامة التبريرات التي تقول بها دائما وزارة الموارد المائية والجهات الرسمية والتي تعيد شح المياه الى فتح الاهالي للاقفال ، لا بد من استعراض بعض سياسة الدولة في حقل المياه وفي خلق الارضية والخطوط التي تنقل المياه الى مناطق العاصمة .

جميع خطوط بيروت تنطلق من الضبية

تعتمد مصلحة المياه لتموين بيروت على ثلاثة خطوط تنطلق جميعها من « الضبية » وتختلف هذه الخطوط في الحجم والاهمية والدور .

الخط الاول : قطره ستمئة ميليمتر (٦٠٠ ملم) يبدأ من « الضبية » وينتهي بنهر بيروت ويمون هذا الخط كامل المنطقة التي تسيطر عليها حاليا القوات الفاشية من « الضبية » حتى الاشرفية (الضبية ، انطلياس ، جل الديب ، الدكوانة ، برج حمود ...) ويتم توريد المياه لهذه المنطقة عبر هذا الخط عشرون ساعة في اليوم في اعصب الاوقات .

الخط الثاني : قطره الف ميليمتر (١٠٠٠ ملم) يبدأ في الضبية ايضا ويصل للاشرفية ثم لطريق الشام حتى اخر « عبد الوهاب الانكليزي » وينقسم عند طريق الشام الى قسمين يتجه احدهما نحو رأس بيروت ، بقطر قدره ٦٠٠ ملم ، وقسم اخر نحو محمد الحوت ليمول كامل المنطقة الجنوبية اي صبرا ، طريق الجديدة ، الرملة البيضاء ، كورنيش المزرعة ، وقسما من فردان ...

وبالتالي يعمل هذا الخط على توريد المياه الى الاشرفية والى جزء من بيروت الغربية في آن معا .

مشهد يومي من « بلد الحضارة »

الخط الثالث : ويبلغ قطره الف ومئتي ميليمتر (١٢٠٠ ملم) ويعتبر اكبر الخطوط في الشرق الاوسط واحدثها ، نفذ في عام ١٩٧٤ ويعود لمه الفضل في الكمية الضئيلة من المياه التي تصل حاليا الى بيروت الغربية .

يبدأ هذا الخط كرفيقيه من « الضبية » ويصل الى مستديرة « الصالومي » في الدكوانة حيث يتعير قطره ويتابع حتى عاليري سمعان بقطر يبلغ ثمانمائة مليمتر (٨٠٠ ملم) ، ويتغير قطره مرة ثرى فيتابع سيره من غاليري سمعان الى تلة الخياط مرورا بالغبيري والمدينه الرياضيه بقطر سبعمائة مليمتر (٧٠٠ ملم) .

اسباب الازمة

اذن تستفيد المنطقة الغربية لبيروت من الخطين الاول والثاني بالمشاركة مع مناطق اخرى ، وتبلغ حاجتها التقريبية من المياه مئة وخمسون الف متر مكعب (١٥٠ الف م٣) تستلم منها حاليا حوالي ١٥ بالمئة بمعدل ست ساعات كل يومين .

« وصلة » التقسيم

السبب الرئيسي لهذا الشح الذي يضرب المنطقة الغربية من بيروت يعود الى سياسة مصلحة المياه ووزارة الموارد المائية ، فعند مستديرة الصالومي في الدكوانة وعلى خط المياه الثالث اقيمت وصلة لمساعدة خط المياه الاول الذي يمون المنطقة الشمالية الشرقية (اي من الضبية حتى نهر بيروت) ، هذه الوصلة اقيمت اساسا لمساعدة الخط الاول في حال حدوث عطل طارىء . وبقاؤها مقفلة يعتبر امرا ضروريا لتموين المنطقة الغربية لان فتحها يعني بالضرورة ان المياه لن تصل الا بصعوبة وبكميات ضئيلة الى خزانات تلة الخياط التي ترتفع حوالي تسعين مترا عن سطح البحر ، فالمياه تجد سهولة اكبر من التوجه نحو منطقة نهر بيروت في حال استعمال وصلة الصالومي لان هذه المنطقة تقع على مستوى البحر .

ووجود ساحة الصالومي في يد القوى الفاشية جعل من قضية المياه ورقة للمساومة وابقيت الوصلة مفتوحة على الخط الاول مما جعل اكثر من نصف مياه بيروت تندفع في هذا الاتجاه بينما حرمت المنطقة الغربية من حصتها . ولم تعط الاتصالات والمطالبة اية نتائج اذا استثنينا تسكير وصلة ان تدخل رئيس الحكومة سليم الحص لدى مدير عام مصلحة مياه بيروت ثم اعيد فتحها في اليوم التالي لتحرم المنطقه الغربية من جديد من المياه .

من هنا يتضح ان انقطاع المياه عن بعض مناطق بيروت لا يعود الى الاحداث الاخيرة ، كذلك فانه لا يعود الى تلاعب المواطنين بافقالهم لان المياه عندما تتوفر لا تترك مبررا للمواطن ليحاول الحصول عليها بطرق « غير قانونية » ، فضلا عن ان الاحداث الاخيرة وقعت اساسا في المنطقة الشرقية من بيروت وهي ان اثرت في قطع بعض التمديدات في الشوارع فانها لم تمنع وصول المياه بكميات متوافرة الى هذه المنطقه ، وبالتالي فان الاحداث لم تستطع ان تلعب دورا في قطع المياه بقدر ما كان دورها منحصرا في تخفيف الكمية بنسب تتفاوت مع عدد الخطوط المصابة والوقت اللازم لتصليحها .

دور الاشتباكات

الاشتباكات الاخيرة ادت الى اصابة الخط الثاني (خط الالف ملم) الذي يمون مع الخط الاول منطقة الاشرفية ويمون في جزء منه بعض مناطق بيروت الغربية واصيبت ايضا محطة الاشرفية واصبح الخط الوحيد الذي يمون المنطقة الغربية من بيروت هو الخط الثالث الذي يمر بمستديرة الصالومي - غاليري سمعان - تلة الخياط ويقع تحت رحمة القوى الفاشية كغيره من الخطوط .

وكان على الخط ان يمون اجزاء اخرى من المنطقة الغربية كانت في الماضي تتموّن مباشرة من الاشرفية فقد ادت اصابة الخط الثاني ومحطة الاشرفية الى تعطيل خطين فرعيين ينطلقان من الاشرفية ويصل احدهما الى الصنائع بقطر ثلاثمائة مليمتر (٣٠٠ ملم) وينطلق الثاني من الاشرفية ايضا ويصل الى « عين المريسة » و « باب ادريس » و « الهوليداي ان » بقطر خمسمائة مليمتر (٥٠٠ ملم) .

وللتأكيد مجددا على الدور الثانوي الذي لعبته الاشتباكات في ازمة المياه لا يكفي الاشارة الى ان المنطقة الشرقية من بيروت استمرت تمون طوال الازمة مدة اربعين ساعة كل يومين ، فاصلاح العطل الذي اصاب الخط الثاني والذي تم هذا الاسبوع لن يرفع نسبة المياه الى المنطقة الغربية الى اكثر من عشر ساعات كل يومين .

اذن ستبقى ازمة المياه كما ارادتها الدولة اللبنانية وكما تريدها الان القوى الفاشية ازمة سياسية وورقة للابتزاز والمقايضة التي تتم تحت شعار « الحضارة والتمدن » .

دور الدولة في الازمة

لا شك بان ما تقوم به القوى الفاشية حاليا لمنع المياه عن المنطقة الغربية لبيروت لا يبعد المسؤولية عن الدولة واسلوبها في معالجة هذه المسألة منذ البداية . فصحيح ان الدولة مدت خطوطها وشبكتها المائية قبل الحرب الاهلية ، غير ان اختيار مصادر الخطوط لم يكن محض صدفة ، ويبدو انحياز الدولة لفئة دون اخرى واضحا في العديد من الممارسات .

فالخطوط الثلاثة التي تمون بيروت وضواحيها تنطلق من « الضبية » دون ان يقف وراء هذا الحصر اي سبب تقني جوهري . ولا تكتفي الدولة بهذا الاختيار بل تجعل الخطوط التي تصل الى المنطقة الغربية عرضة للتلاعب من خلال وصلة الصالومي الشهيرة وتجعل مياه حوالي مليون انسان مرتبطة بتطورات سياسية تطرأ على الوضع الداخلي .

لماذا لا تحفر الدولة آبارا ؟

ولم تختلف سياسة الدولة في حفر الابار الارتوازية عن سياستها في مد الخطوط الرئيسية ، فقد دأبت

شعيتو : لماذا ينام مشروع الاولي ؟

وزارة الموارد المائية على حفر الابار بمجملها في المنطقة الشرقية من بيروت وفي كسروان ولم تحفر بئرا واحدا في المنطقة الغربية حتى الان ، ورغم الازمة فقد قامت الوزارة بحفر عدة آبار ارتوازية تضخ في شبكة المياه في انطلياس والجديدة والدكوانة والسبتية وتستفيد منها بكاملها المنطقة الشرقية من بيروت ، ورفضت الوزارة حتى الان حفر اي بئر لمساعدة الشبكة في المنطقة الغربية رغم الاقتراحات العديدة التي قدمت قبل الحرب الاهلية وخلالها وما زالت الى يومنا .

والمعروف ان المنطقة الغربية من بيروت اغنى بالمياه الجوفية من المنطقة الشرقية حيث لا يتطلب الامر اكثر من حفر امتار معدودة في العمق ، وتظهر المياه على عمق اقل من اربعة امتار احيانا في العديد من المناطق (رأس النبع - الحرش - الشياح الخ ...) بينما كانت تجربة الابار في المنطقة الشرقية سيئة نسبيا واضطرت الوزارة الى ان تحفر احيانا على عمق اكثر من مئة متر دون العثور على اثر للماء . وكان العثور على بئر ارتوازي يكلف الوزارة تكاليف باهظة في اكثر من مكان الى ان تجد الماء . فما هي الاسباب التي تدفع الى حصر الحفر في مناطق محددة ان لم تكن مصلحة شخصية للوزراء ومصالح سياسية فئوية تضرب عرض الحائط حق المواطن اللبناني أينما كان في الحصول على الماء في بلد « الينابيع والخيرات » .

لقد قدمت عدة اقتراحات لوزارة الموارد المائية للوزير الحالي شعيتو ولمن سبقه بحفر عدة آبار في المنطقة الغربية ، رأس النبع مثلا (حوالي عشرة آبار) تضخ في الشبكة وتسد حاجة هذه المنطقة او الجزء الاكبر منها ، وتتطلب عملية الحفر والربط بالشبكة شهرا على الاكثر . غير ان الدولة رفضت كعادتها الا ان تفرق بين مواطن واخر وبين منطقة واخرى حتى في توزيع المياه .

مشروع الاولي ينام في درج الوزارة

الى جانب امكانية حل مشكلة المياه عن طريق الابار الارتوازية هناك مشروع في درج وزارة الموارد المائية يقترح حلا جذريا لهذه الازمة ولهذا فان الوزراء قد تبدلوا ولم يبدل المشروع موضعه من الدرج ، وهذا المشروع هو مشروع الاولي الذي قدم قبل الحرب الاهلية بسنوات بشكل متكامل ينتظر التنفيذ فقط وبقي نائما في درج الوزارة التي تعاقب عليها وزراء عدة . وفي السابق استعاضت الحكومة عن تنفيذ هذا المشروع بمد الخط الثالث من « الضبية » لاسباب قد تعود لكون مشروع الضبية حمل الى جيوب الجهات المعنية ارباحا تضاهي ارباح مشروع جر المياه من نهر الاولي الى بيروت .

ورغم ان الحرب الاهلية اكدت ان القوى الفاشية مستعدة لاستخدام المياه كأداة سياسية لتعطيش المنطقة الغربية ومحاولة كسب مواقع محددة من خلال عملية المقايضة ، فان الحكومة الجديدة ووزير الموارد الحالي الدكتور شعيتو ما يزال يتجاهل مشروع الاولي ومشروع الابار الارتوازية .

ولكن هل من المعقول ان تقوم الدولة راضية بتنفيذ هذه المشاريع ؟

قد يكون من الضروري الاجابة على هذا السؤال لان الدولة التي قامت بعد الحرب الاهلية لتعمل تحت ضغط الجبهة « اللبنانية » على نقل مؤسساتها الهامة تدريجيا الى مناطق سيطرة القوى الفاشية لن تنزع ورقة الضغط التي تشكلها المياه من ايدي هذه القوى الا اذا اضطرت تحت ضغوطات الجماهير اللبنانية وقواها الوطنية .

□□□

ان الحل الجذري الوحيد لمشكلة المياه الذي يرفع نير التحكم الفاشي بحياة حوالي مليون انسان هو تنفيذ مشروع الاولي وحفر الابار الارتوازية ، وعلى ضوء واقع الدولة تصبح الجماهير اللبنانية وقواها الوطنية امام طريق واحد هو فضح اكاذيب الدولة ومحاولات التضليل والتستر على القوى الفاشية والضغط على هذه الدولة لتنفيذ مشروع ينام منذ سنوات لا لسبب الا لانه يخدم منطقة لا تريد القوى الفاشية ان تراها تنعم بالمياه .